# تقييم تأثير العوامل السلوكية على مستوى شفافية إفصاح معلومات التقارير المالية لأغراض ترشيد قرارات المستثمرين

## (دراسة ميدانية على المصارف التجارية المدرجة في سوق المال الليبي)

**د. أبوبكر مفتاح شابون***

**د. عائشة محمد العربي**

**كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة مصراتة**

*a.shaboun@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام 2020.12.27 تاريخ النشر 2021.02.28

**الملخص:**

تهدف الدراسة إلى تقييم تأثير العوامل السلوكية على سلوك مُعدّ المعلومات المحاسبية عند عملية عرضه للتقارير المالية، ومن تم تأثير ذلك على مستوى شفافية إفصاح معلومات هذه التقارير لأغراض ترشيد قرارات المستثمرين، وللوصول إلى هذا الهدف قام الباحثان بإجراء دراسة ميدانية على المصارف التجارية المدرجة في سوق المال الليبي، وذلك من خلال تصميم قائمة الإستبيان على فئة مُعدي التقارير المالية في المصارف محل البحث والتحليل وتوزيعها، وتتضمن تلك الفئات مُعدين ينتمون إلى الإدارة العليا، ومُعدين ينتمون للإدارة الوسطى، وعليه تم جمع البيانات من خلال تلك الفئات العاملة في تلك المصارف، وتحليلها باستخدام حزمة من الأساليب الإحصائية، وقد توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير معنوي للعوامل السلوكية لمُعدّي التقارير المالية على مستوى شفافية إفصاح معلومات هذه التقارير، وعليه توصي الدراسة بضرورة العمل على تطوير الوعي بأهمية دراسة العوامل السلوكية لمُعدي التقارير المالية وتنميته، ودراسة تأثيرها على مستوى شفافية الإفصاح في الأسواق المالية الناشئة بشكل عام وعلى السوق المال الليبي بشكل خاص.

**الكلمات المفتاحية:** العوامل السلوكية، شفافية الإفصاح، التقارير المالية، قرارات المستثمرين.

# The Evaluation of the Impact of Behavioral Factors on the Level of Transparency Disclosure of Financial Reports Information to Rationalize the Decisions of Investors (A field study on commercial banks listed in the Libyan capital market)

**Dr. Abubaker Shaboun**
**Dr. Aisha Alarabi**

Faculty of Economics and Political Sciences - Misurata University

**Abstract:**

The objective of this study is to assess the impact of behavioral factors on the behavior of the accounting information maker when presenting the financial reports.

To achieve this goal, the researchers conducted a field study on commercial banks listed in the Libyan capital market, through the design and distribution of the questionnaire list to the category of financial reporting in the banks under investigation and analysis, which includes the categories of senior management, and two middle management, Therefore, the data were collected through those groups working in those banks, and analyzed using a package of statistical methods, the study has reached a set of results, the most important of which is the presence of a significant influence of the behavioral factors of the financial reporters on the level of transparency of disclosure of this information. Accordingly, the study recommends the necessity of developing awareness of the importance of studying the behavioral factors of the financial reporting authors and studying their impact on the level of transparency of disclosure in emerging financial markets in general and the Libyan capital market in particular.

**1- المقدمة:**

إن المحاسبة باعتبارها نظاماً للمعلومات يتمثل أحد أغراضها في توجيه السلوك الإنساني لتحقيق هدف معين، وذلك بشكل مباشر عبر محتوى التقارير المالية (سلوك المستخدم)، وبشكل غير مباشر من خلال سلوك المُعدّ؛ حيث يؤثر سلوك المُعدّ على محتوى التقارير المالية وبالتالي يؤثر على سلوك المستخدمين لها، ومن خلال هذا الغرض يمكن اعتبار المحاسبة عملية سلوكية تؤثر في السلوك وتتأثر به من خلال مجموعة من العوامل السلوكية التي تتشكل من تفاعل تطبيقات المدخل السلوكي في المحاسبة.

وأن الاهتمام بالعوامل السلوكية لمُعدِي المعلومات ودراستها والتعرف على اتجاهاتها ومؤثراتها يقود إلى تقييم مستوى شفافية إفصاح المعلومات المتضمنة في التقارير المالية؛ حيث إن إعداد التقارير المالية ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما وسيلة لتوصيل معلومات تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية عن طريق المفاضلة بين الإمكانيات البديلة المتاحة لاستخدام الموارد الاقتصادية النادرة، وعليه يجب أن تُعبر التقارير المالية بكل شفافية ومصداقية عن الوضع الاقتصادي للوحدة المحاسبية؛ فالشفافية تسعى إلى إزالة الغموض في المعلومات المالية وغير المالية المنشورة باعتبار أن هذه المعلومات الواردة في التقارير المالية تمثل الأساس الذي يستند عليه المستثمرون في الأسواق المالية لترشيد قراراتهم.

وعليه تتحدد مشكلة الدراسة في غياب الإطار المُعبر عن تأثير العوامل السلوكية لمُعدي التقارير المالية على مستوى شفافية معلومات التقارير المالية لأغراض ترشيد قرارات المستثمرين، وفي ضوء ذلك يمكن توضيح التساؤل الرئيسي للدراسة في أنه هل يمكن تقييم تأثير العوامل السلوكية على مستوى شفافية معلومات التقارير المالية؟.

وينبثق عن التساؤل الرئيسي للمشكلة عدد من الفرضيات التي تحاول هذه الدراسة اختبارها والتحقق منها:

**الفرض الأول:** "لا توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية بين العوامل السلوكية لمُعدي معلومات التقارير المالية والقدرة التنبئية لهذه المعلومات".

**الفرض الثاني:** "لا توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية بين العوامل السلوكية لمُعدي معلومات التقارير المالية وتقييم مخاطر الاستثمار وإدارتها".

**الفرض الثالث:** "لا توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية بين العوامل السلوكية لمُعدي معلومات التقارير المالية ووضوح تزامن عوائد الأسهم في السوق المالي (تزامن التوزيعات المستقبلية للأرباح) بما يؤدي إلى الحد من ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي".

**الفرض الرابع:** "لا توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية بين العوامل السلوكية لمُعدي معلومات التقارير المالية ودور المعلومات الواردة بالتقارير المالية في الحد من ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي".

إن هذه الفرضيات تم صياغتها لخدمة الهدف الرئيسي للدراسة والذي يتحدد في دراسة العوامل السلوكية للمُعدين المؤثرة على مستوى شفافية إفصاح معلومات التقارير المالية وتحليلها، وصياغة آلية موضوعية لتقييم تأثير العوامل السلوكية على مستوى شفافية إفصاح معلومات التقارير المالية، وتطوير وتنمية مستوى الوعي لأهمية دراسة العوامل السلوكية لمُعدي التقارير المالية خاصة في الأسواق المالية الناشئة أيضا، وقد تمت ترجمة هذه الأهداف إلى الآليات التالية، والمتضمنة تقييم وتحليل كل من:

أ- العلاقة بين العوامل السلوكية لمُعدي التقارير المالية والقدرة التنبئية للمستثمرين.

ب- العلاقة بين العوامل السلوكية لمُعدي التقارير المالية وتقييم وإدارة مخاطر الاستثمار.

ج- العلاقة بين العوامل السلوكية لمُعدي التقارير المالية وتزامن عوائد الأسهم في السوق.

د- العلاقة بين العوامل السلوكية لمُعدي التقارير المالية والحد من ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي.

وعليه.. وفي إطار ما سبق تظهر أهمية الدراسة في أنها: تُساهم في إثراء البحث العلمي؛ في محاولة سد الفجوة البحثية المتضمنة في الربط بين العوامل السلوكية لمعدي التقارير المالية ومستوى الشفافية بها، حيث لوحظ أن هناك ندرة واضحة في الكتابات المحاسبية في ليبيا والدول العربية التي تطرقت إلى هذا الجانب العلمي في المحاسبة، وعليه إثراء المكتبة الليبية على وجه التحديد، في إحدى المجالات البحثية التي تخلو منها.

**2- منهجية الدراسة:**

يمكن توضيح المنهجية المتبعة في هذه الدراسة من خلال مايلي:

### 1.2- أسلوب الدراسة:

اعتمدت الدراسة على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وذلك على نحو متكامل؛ حيث يعتمد المنهج الخليط بين الاستقرائي والاستنباطي على هدف استقراء واستنباط بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي المتعلق بالموضوع وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة.

### 2.2- متغيرات الدراسة:

يمكن توضيح متغيرات الدراسة من خلال الشكل التالي:

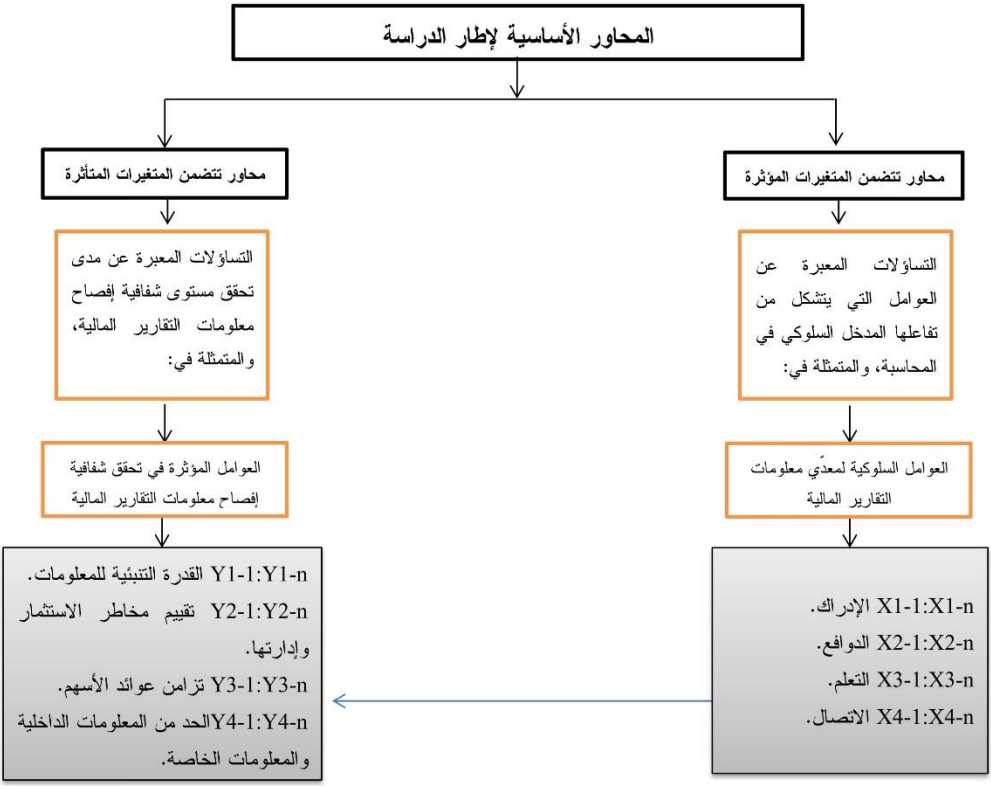


**شكل رقم (1) المحاور الأساسية لإطار الدراسة**

المصدر: من إعداد الباحثين.

**3.2- مجتمع الدراسة وعينتها:**

يشتمل مجتمع الدراسة على جميع المصارف التجارية المدرجة في سوق المال الليبي، والتي يبلغ عددها سبعة مصارف هي: مصرف التجاري الوطني، ومصرف الجمهورية، ومصرف الصحارى، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف الوحدة، ومصرف السراي للتجارة والاستثمار، ومصرف المتوسط.

وتشتمل عينة الدراسة على جميع المصارف التي تتواجد إداراتها العامة في المنطقة الغربية، وذلك بسبب عدم إمكانية التواصل مع المصارف القاطنة إداراتها العامة في المناطق الشرقية لظروف عدم الاستقرار السياسي في البلاد وصعوبة الوصول إليها.

**3- الدراسات السابقة:**

حيث أمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

- دراسات سابقة متعلقة بالجوانب السلوكية عند إعداد التقارير المالية.
- دراسات سابقة متعلقة بشفافية إفصاح معلومات التقارير المالية.

وتفصيلهما على النحو التالي:

**1.3- دراسات سابقة متعلقة بالجوانب السلوكية عند إعداد التقارير المالية:**

وتتضمن هذه المجموعة الدراسات التالية:

تعتبر الدراسة التي قام بها **(سامي قلعه جي)**[1] من الدراسات العربية الرائدة في جانب السلوك عند إعداد التقارير المالية؛ والتي أوضحت العلاقة بين النظرية المحاسبية والعلوم السلوكية؛ حيث جعل من العوامل السلوكية للمُعدين متغيرات مستقلة، ومن القياس المحاسبي متغيراً تابعًا، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وقد استنتج من خلال هذه الدراسة أن القائم بالقياس المحاسبي يتأثر بمجموعة من العوامل الإنسانية والبيئية، وأن السمات التي تتصف بها عملية القياس المحاسبي هي في الحقيقة سلوك محاسبي تعارف المُعدون على تطبيقه، وهذه السلوكيات المحاسبية من شأنها أن تؤدي نتائج مختلفة، وأوصى الباحث بأنه ينبغي على المُعدّ حين ممارسته للقياس المحاسبي أن يكون على علم مسبق باحتياجات مستخدمي وقراء التقارير المالية طالما أن النتائج التي يقدمها القياس المحاسبي تقريبية.

وعلى نفس المنوال جاءت دراسة **(أحمد رجب عبد العال)**[2] التي تُعدّ امتداداً للدراسة السابقة، حيث اتبع فيها الباحث المنهج الوصفي لقياس تأثير القرارات التي تصدرها الإدارة على سلوك الأفراد القائمين بتصميم نظم المعلومات المحاسبية، واستخدم المنهج الاستقرائي في التوصل للنتائج، وقد استنتج الباحث من خلال هذه الدراسة أن المعلومات المحاسبية تؤثر على التنظيم من خلال توليد دوافع سلوكية تؤدي إلى تحفيز العاملين لتحقيق أهدافه، كما أضاف الباحث إلى أن الوظيفة المحاسبية تتأثر باحتياجات متخذي القرارات في مختلف المستويات الإدارية، وأوصى الباحث إلى ضرورة أخذ النواحي السلوكية في الاعتبار عند أداء الوظيفة المحاسبية؛ مما يسهم في تحقيق الاتساق بين نظام المعلومات المحاسبية ونظم المعلومات الأخرى داخل التنظيم، انطلاقًا من إيصال معلومات ذات مضمون محاسبي فني سلوكي.

ومن خلال متابعة الدراستين السابقتين والنتائج التي تم التوصل إليها من خلالهما وما أوصتا به نجد أنهما: قد نادتا بأهمية إجراء البحوث السلوكية في المحاسبة وأن ذلك من اختصاص المُعدين، كما تعدان من أوائل الدراسات المحاسبية العربية التي أظهرت مصطلح المحاسبة السلوكية بالرغم من أنهما لم تقدما تعريفًا لهذا المصطلح المستحدث في ذلك الوقت.

وبنفس المنهجية السابقة جاءت دراسة **(محمود عبد الرحمن محمد رمضان)**[3] حيث اهتم بدراسة السلوك الإنساني عند إعداد البيانات المحاسبية، واستخدم المنهج الاستقرائي في التوصل للنتائج، كما كان الهدف من هذه الدراسة التعرف على المفاهيم السلوكية التي تمكن المُعدّ من إعداد المعلومات وتوصيلها وتقديمها في الوقت المناسب بحيث تكون موضوعية وشاملة عند عملية اتخاذ القرارات، سواء أكان متخذ القرار داخليا أو خارجيا، وقد توصل الباحث إلى أن هناك علاقة بين مراعاة الجوانب السلوكية للمُعدّ وقيمة المعلومة ووصولها في الوقت المناسب من خلال قيامه بإعداد البيانات وتبويبها وتوصيلها بصورة واضحة ومفهومة لدى المستخدم نتيجة مراعاة الجوانب السلوكية وشعوره بأهمية دوره في المؤسسة. وأوصى الباحث بالعمل على التوفيق بين تحقيق أهداف المؤسسة وبين أهداف مُعدّ البيانات المحاسبية وعدم التعارض في تحقيق الأهداف وذلك للعمل على زيادة درجة اهتمام المُعدين في تقديم المعلومات المطلوبة وكذلك تقديمهم المعلومات الشاملة والصحيحة.

وعلى نفس السياق جاءت دراسة (**أحمد حلمي محمد جمعة**)[4] والتي كان الهدف الرئيسي منها دراسة الحكم الشخصي للمُعدّ عند إعداد القوائم المالية وتحسينه، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باستخدام قوائم الاستقصاء التي تم توزيعها على العاملين بقسم الإدارة المالية بشركة بورسعيد للملابس الجاهزة، وقد استنتج الباحث أن دراسة المدخل السلوكي في المحاسبة أصبح من الأمور الهامة بالنسبة للمُعدّ حتى يتمكن من دراسة السلوك الإنساني وفهمه من ناحية؛ وانتقاء المفاهيم السلوكية التي يلزم استخدامها في القياس والاتصال عند إعداد القوائم المالية من ناحية أخرى، ومن ثم ينجح المُعدّ في التوفيق بين كل من الجانب الفني والجانب السلوكي في مجال المحاسبة المالية مما يساعد في تحسين حُكمه الشخصي عند إعداد القوائم المالية، هذا وقد أوصى بضرورة مسايرة التطور العلمي ودراسة السلوك الإنساني التي أضحت أحدث تطور في مجال الدراسات المحاسبية، كما أوصى بإدخال المفاهيم السلوكية عند إعداد وتعديل المعايير المحاسبية لإعداد القوائم المالية ومراعاتها.

وتوافقًا مع ما سبق قدم كُلٌ من (**علاء الدين محمد عوض عبد الرحيم**)[5] و(**Pei-Li Yu**)[6] دراستين منفصلتين أوضحتا العوامل الأساسية المكونة للسلوك الإنساني والمتمثلة في (الدافعية والإدراك والاتجاهات والشخصية وتنمية المهارات المهنية والوظيفية من خلال التعلم)، حيث تناول كل منهما جزءاً من هذه العوامل وقاما بدراسة تأثير هذه العوامل على عملية الاتصال وطرق عرض القوائم والتقارير المالية.

**2.3- دراسات سابقة متعلقة بشفافية إفصاح معلومات التقارير المالية:**

اقترح عدد من الباحثين (**Bushman, R., and Smith, A**)[7] مقياساً تتحقق في إطاره شفافية الإفصاح في التقارير المالية، وذلك إذا توافرت في تلك التقارير خمس خصائص وهى: الإفصاح عن المعلومات المالية (مثل الاستثمارات طويلة الأجل، معلومات عن القطاعات التي تتكون منها المؤسسة، ومعلومات عن المؤسسات التابعة)، والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالحوكمة (مثل المستثمرين الرئيسيين في المؤسسة، نسبة ملكيتهم للأسهم، المديرين، ومجلس الإدارة واللجان التابعة له)، وحداثة الإفصاح (مدى تكرارية التقارير المالية، عدد البنود التي تتضمنها التقارير الفترية)، والإفصاح عن السياسات المحاسبية ( مثل

طرق تجميع قوائم المؤسسات التابعة، واستخدام المخصصات والاحتياطيات)، ومصداقية الإفصاح (مدى مراجعة تلك التقارير من أحد مكاتب المحاسبة الكبار).

هذا بالإضافة إلى ما قدمته منظمة التنمية والتعاون الدولي **(OECD)**[8] من مؤشر لشفافية الإفصاح، والذي طبقًا له تتحقق شفافية الإفصاح في التقارير المالية إذْ تضمن الإفصاح في تلك التقارير ثمان معلومات أساسية هي؛ النتائج المالية والتشغيلية، أهداف المؤسسة، المُلاَّك الرئيسيين للأسهم وحقوق التصويت في الجمعية العمومية، أعضاء مجلس الإدارة والمديرين، المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، المخاطر التي تواجه المؤسسة، العاملين والأطراف ذوي المصالح في المؤسسة، وهيكل الحوكمة وإجراءاتها.

وفي سياق ما سبق قام كل من **(أحمد رجب عبد الملك)**[9] و**(DeBoskey, D)**[10] بقياس شفافية المعلومات لعينة الدراسة التي استخدمها كل منهما؛ حيث وضع **الأول** إطاراً نظرياً للشفافية وقدم مقياساً لتحقيق الشفافية وحاول تطبيقه على المؤسسات المصرية، وحدد متغيرات الدراسة في متغير تابع وهو درجة الإفصاح الكامل (الشفافية)، وأربعة متغيرات مستقلة وهي: متغيرات النمو بالمؤسسة، وقرارات مستخدمي التقارير، ونوع الصناعة وحجم مكتب المراجعة. واستند في هذه الدراسة إلى عينة مكونة من 58 مؤسسة تنتمي لقطاعات مختلفة، وتُراجِع بواسطة مكاتب مراجعة مختلفة. وتوصل إلى نتيجة رئيسية مفادها أن الإفصاح الذي تقوم به المؤسسات في الدول المتقدمة اقتصادياً أكثر شفافية بالمقارنة بالمؤسسات في الدول النامية، بالإضافة إلى تدني درجة الإفصاح الكامل في التقارير المنشورة سواء بالصحف أو الإنترنت من قبل الدول النامية. وأوصى بضرورة الأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات.

وأيضاً استهدفت دراسة **(DeBoskey, D)**[10] قياس شفافية المؤسسات على مستوى سوق الولايات المتحدة لعينة من 500 مؤسسة. واستخدم لتحديد العوامل الرئيسية لشفافية المؤسسات؛ عشرة متغيرات ذات صلة، وتم تقييم تأثير هذه العوامل على مختلف متغيرات الدراسة. وقامت هذه الدراسة بقياس الشفافية من منظور أشمل لما اشتملت عليه دراسة **(Bushman, R., and Smith, A)**[7] والذي يشتمل على: معلومات المحاسبة المالية المقدمة من قبل المؤسسة ومدققي الحسابات، ومحللي المعلومات، ومعلومات من وسائل

الإعلام، ومعلومات من الداخل ومعلومات أخرى ذات صلة بالمؤسسة كعناصر لنظام معلوماتي معقد. كما تُقدم هذه الدراسة شفافية المؤسسة كنتاج لآليات المعلومات المترابطة، وتشمل هذه الآليات: تقارير المؤسسة، اكتساب المعلومات الخاصة، ونشر المعلومات. وقد قامت هذه الدراسة كنتيجة رئيسية لقياس الشفافية بتقييم هذه الآليات من خلال: التصنيف الائتماني، تكلفة الديون، تكلفة حقوق الملكية، والتكلفة المرجحة من رأس المال، وقيمة بيتا، سيولة السوق، وتشتت ودقة توقعات المحللين.

وفي إطار ترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح للحد من الممارسات والسياسات التي تلجأ إليها إدارة المؤسسة لتحقيق مصالحها الخاصة؛ جاءت العديد من الدراسات من أهمها:

الدراسة التي قام بها **(شعبان يوسف مبارز)**[11] والتي استهدفت إظهار أهمية دور لجان المراجعة في المؤسسات من خلال إشرافها على الأعمال المالية المحاسبية والمراجعة، وأيضاً من خلال قيامها بالإفصاح الكامل بالتقارير المالية مما يظهر هذه التقارير بشفافية واضحة أمام المستثمرين والمتعاملين في أسواق الأوراق المالية ويعطيهم الثقة في هذه التقارير، مما يؤدي إلى زيادة حجم التعامل في الأوراق المالية الخاصة بتلك المؤسسات. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن معظم المؤسسات في الواقع العملي لا تقوم بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية بحيث لايساعد ذلك المتعاملين بأسواق المال على اتخاذ قراراتهم المستقبلية المتعلقة بالاستثمارات سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل، واستنتج الباحث أنه في حالة وجود لجان مراجعة بهذه المؤسسات سوف تحرص على الإفصاح عن كل ما يهم المتعاملين في سوق الأوراق المالية. وأوصت بضرورة إصدار قانون يُلزم المؤسسات بتكوين لجان مراجعة بها، وضرورة إصدار معيار محاسبي يحدد مهام لجان المراجعة بما يؤدي إلى زيادة الشفافية والإفصاح في التقارير المالية.

وقامت دراسة **(ماريام وجدي سوسي فرنسيس)**[12] أيضاً بتوضيح آليات الشفافية وما يتضمنه ذلك من حوكمة وعولمة وحرية تدفق المعلومات؛ حيث تم تطبيق ذلك على البنك المركزي المصري خلال الفترة من 1995م إلى 2005م. واستنتج وجود آثار إيجابية تحققها الشفافية من خلال الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة لأجهزتها ومؤسساتها لكي تكون أكثر شفافية ومصداقية، وأوصت الدراسة بأن الإصلاح الفعّال يتطلب التزام مؤسسات القطاع العام

بالآليات التي تعمل على تحقق الشفافية ومساندة القطاع الخاص والمجتمع المدني له في تطبيق هذه الآليات.

كما استهدفت دراسة **(سامي محمد أحمد غنيمي)**[13] محاولة إيجاد علاقة ربط بين مستويات الشفافية وبين الممارسات التي تقوم بها إدارة الأرباح في المؤسسات لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصالح المستثمرين. وللوصول إلى ذلك قام الباحث بوضع إطار مقترح للشفافية يمكن من خلاله الحد من ممارسات إدارة الأرباح بحيث يمكن تحقيق نوع من التوازن بين مصالح الإدارة ومصالح المستثمرين وباقي الأطراف الأخرى. وقد قام بتصميم قائمة لاستقصاء آراء عينة من المؤسسات المساهمة المصرية وعينة أخرى من الأساتذة بالجامعات المصرية والسعودية. وتوصل من خلال الدراسة أن المحاور والإجراءات والخطوات الواردة بالإطار المقترح تحقق الشفافية والحد من ممارسات الإدارة لعمليات إدارة الأرباح بدرجة كبيرة إلى جانب إمكانية الحد من تحريفات التقارير والقوائم المالية الناتجة عنها.

وتناولت دراسة **(Živko, I., et al)**[14] شفافية التقارير المالية كآلية داخلية لحوكمة الشركات للمصارف في البوسنة والهرسك. وكان الهدف من هذه الدراسة تحليل استخدام الإنترنت في أغراض البيانات المالية وتحسين الشفافية للبيانات المالية للمصارف في البوسنة والهرسك. واهتمت هذه الدراسة بالشفافية في مجال الصناعة المصرفية؛ والتي كما أوضحتها بأنها تمثل العنصر الحيوي لعملية الإشراف وأنظمة السوق الفعّالة، وأيضاً إحدى الآليات الداخلية الهامة لحوكمة الشركات، وأولت هذه الدراسة اهتماماً خاصاً نحو تطابق المعلومات وتوجيهات العمود الثالث (أو الدعامة الثالثة) من بازل II. وذلك نتيجة لتبني دول الاتحاد الأوروبي العظمى لهذا التوجه (الشفافية) بهدف ضمان نظام السوق. واستنتجت هذه الدراسة بأنه لكي تتجنب المصارف في البوسنة والهرسك المشكلات في الإجراءات التجارية وأزمات المصارف؛ يجب تضييق الفجوة المعلوماتية وتوفير المعلومات للمستثمرين في السوق وذلك لكي تتضح لهم الصورة عن الأداء المالي والمواقف والتعرف على كيفية تقييم المخاطر للمؤسسة المالية وإدارتها. كما أوصت إلى ضرورة اتباع نمط المحاسبة والمراجعة بطريقة

ثابتة، لتقديم شكل موحد في التقارير السنوية، وذلك بشكل مباشر لتعزيز نشر المعلومات، وضبط انخفاض تداول الأوراق المالية في الأسواق المالية.

وفي الفترة الأخيرة ظهر توجه حديث لقياس الشفافية وتحققها، والتي كان أهمها: ما جاء به الالتزام بمعايير التقارير المالية IFRSs من تأثيرات على تحقق شفافية معلومات التقارير المالية، ويمكن توضيح ذلك من خلال دراسة **(EU- ICAEW)**[15]، التي تناولت تأثير الالتزام الإجباري بمعايير التقارير المالية الدولية IFRSs في دول الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال استعراض الدراسات التجريبية والتي تتفق مع تبنّي معايير التقارير المالية الدولية في هذه الدول، وفيما يتعلق بموضوع شفافية إفصاح معلومات التقارير المالية قامت هذه الدراسة بمحاولة الإجابة عن تساؤل محدد ألا وهو كيف يمكن قياس الشفافية في إطار تبني معايير التقارير المالية الدولية؟، وفي ضوء هذا التساؤل، قامت الدراسة بوضع ثلاثة مجالات رئيسية والتي يمكن أن ينظر إليها على أنها تقدم دليلًا على تحقيق مستوى معين من شفافية إفصاح معلومات التقارير المالية وهي: القدرة التنبئية لمحللي الاستثمار، وملاءمة القيمة، وجودة المحاسبة، كما قامت هذه الدراسة أيضاً بتسليط الضوء على عدد من مجالات البحث الأخرى والتي تعتبر ذات علاقة بمعلومات التقارير المالية وتشمل: تزامن عوائد الأسهم، وتوقع التدفقات المالية المستقبلية، وتوقع انتشار مقايضة العجز عن سداد الائتمان، وتقييم المخاطر، وحجم تداول الأسهم، كما أشارت الدراسة إلى أن هذه المعايير التي تم وضعها لقياس شفافية معلومات التقارير المالية قد تختلف من بيئة أعمال متطورة إلى أخرى أقل تطوراً، وتختلف من صناعة أو قطاع إلى غيرهما.

هذا وقد أوضحت دراسة **(Cordella, T., et al)**[16] العلاقة بين شفافية الإفصاح والمخاطر المصرفية، وبينت أن أهم العناصر التي تساهم في تحقق الشفافية الإفصاح وتخفيض المخاطر في المصارف: تحقيق ميثاق سلوكيات العمل المصرفي، ومبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي، واتباع الإرشادات التي جاءت بها لجنة بازل، وتحقيق الإفصاح وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية، كما أوضحت أيضاً أن اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف والتي تُضَمَّنُ في لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة إدارة المخاطر تساهم في تحقيق أقصى مستويات شفافية الإفصاح مقترنة ببيئة فعّالة للضبط

والرقابة الداخلية في المصارف بما في ذلك أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، والتدقيق الداخلي والخارجي، وإدارة المخاطر وإدارة الامتثال، فضلاً عن تبني المصارف للأنظمة التكنولوجية الحديثة عالية الأمان والتي تساعد في تقليل الخطأ البشري المقصود أو غير المقصود من خلال مؤثرات السلوك، وتوفر إمكانية للاكتشاف المبكر والسريع لأي انحراف أو خلل.

وبخلاف الدراسات السابقة ذات العلاقة بشفافية إفصاح معلومات التقارير المالية جاءت دراسة **(Porumbescu, G., et al)**[17] لتستعرض الجهود البحثية التي تناولت موضوع شفافية إفصاح التقارير المالية، والتي نُشرت في الفترة (من 1990 إلى 2015)، وذلك لمدة 25 عاماً مضت، والتي كان عددها 187 دراسة علمية جاءت لمعالجة ثلاثة أسئلة رئيسية هي: ما مفاهيم الشفافية التي حددتها الجهود البحثية؟، وما الأهداف التي جاء بها تحقق شفافية إفصاح التقارير المالية؟، وما مدى نجاح شفافية الإفصاح في تحقيق تلك الأهداف؟، ولكي تقوم الدراسة بالإجابة عن هذه الأسئلة قامت باستعراض هذه الدراسات من خلال تقسيمها إلى خمسة عشر مجموعة، تناولت ست مجموعات منها الدراسات التي ترتبط بالشفافية بشكل مباشر دون اقترانها بأي مؤثر آخر، وتناولت المجموعات التسع المتبقية من الدراسات ذات الصلة بالشفافية وحوكمة الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها وجود علاقة وثيقة الصلة بين الشفافية ومجموعاتها المختلفة، وأن هذه العلاقة أكثر تعقيداً ودقة مما دفع الكثير من الباحثين في هذا المجال إلى التشكيك في تحقق المستويات المناسبة من شفافية الإفصاح في التقارير المالية وقدرتها على توصيل المعلومات إلى كافة الأطراف بشكل مماثل وتحسين تحقيق تطبيقات الحوكمة في الوصول إلى أهدافها.

**وفي إطار ماسبق وتقديراً لجهود** الدراسات السابقة في جانب العوامل السلوكية وجانب شفافية إفصاح المعلومات الواردة في التقارير المالية نجد:

- أن بعض الدراسات السابقة قد أوضحت كيفية قياس مستوى الشفافية في التقارير المالية المنشورة للمؤسسات، ولم تتطرق إلى مدى تأثير العوامل السلوكية لمُعديها على هذا المستوى.

- أما البعض الآخر فقد أوضح أشكال أو نوعية المعلومات التي يجب أن تتوفر في التقارير المالية لكي تتحقق الشفافية، وبالتالي لم تتناول هذه الدراسات أيضاً تأثير المدخل السلوكي على مستوى الشفافية في هذه المعلومات.
- تجدر الإشارة إلى أن أغلب الدراسات السابقة قد أُجريت في بيئات يتمتع بها السوق المالي بدرجة مقبولة إن لم تكن عالية من التطور، وهذا ما تختلف فيه الدراسة موضوع البحث؛ حيث إنها تتناول سوق المال الليبي والذي يعتبر حديث العهد، وعلى أرض الواقع يمكن القول: إنه لا يتسم بأي صفة من صفات التطور.

**4- الدراسة الميدانية:**

تتضمن منهجية الدراسة الميدانية المعتمدة على قائمة الاستبيان في جمع البيانات اللازمة لموضوع الدراسة على النقاط الرئيسية التالية:

**1.4- الأساس العلمي لبناء الدراسة الميدانية:**

اعتمدت الدراسة الميدانية لقائمة الاستبيان على المنهجية الاستقرائية، وذلك من خلال ما توفر من مادة علمية وبخاصة المصادر التالية:

أ- تم الاعتماد في بناء المحور الأول لقائمة الاستبيان على تحديد العوامل السلوكية من منظور فني للدراسة والتي من الممكن أن تكون ذات تأثير على المُعدّ للمعلومات الواردة بالتقارير المالية والموجهة لخدمة المستخدمين الخارجيين الذين ليست لديهم السلطة في الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم وهم (المستثمرون والمقرضون الحاليون والمرتقبون)، أي أنه تم استبعاد العوامل السلوكية ذات التأثير على مُعدّ معلومات لأغراض داخلية والمُعدّة للاستخدام داخل حدود المؤسسة كإعداد الموازنات التخطيطية وتقارير الأداء...

ب- وتم الاعتماد في بناء المحور الثاني لقائمة الاستبيان على متطلبات تحقق شفافية الإفصاح والذي أعدته لجنة دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2015، وكذلك دراستي Bushman et al 2003 و Igor Živko et al 2012 واللتان استخدمتا المتغيرات المؤثرة في تحقق شفافية الإفصاح في بيئات أعمال متعددة.

**2.4- تحليل البيانات ودراسة العلاقات التأثيرية:**

**1.2.4- تأثير المتغيرات المؤثرة المستقلة (العوامل السلوكية) على القدرة التوكيدية للمعلومات:**

يوضح الجدول رقم (1) تأثير العوامل السلوكية على المتغير التابع الأول وهو القدرة التوكيدية للمعلومات (Y1-3) وفق تحليل الانحدار الخطي المتعدد بأسلوب الخطوة خطوة Stepwise؛ حيث تم التوصل لدالة الانحدار الموضح معلماتها بالجدول؛ والذي تتوافر به كافة اشتراطات السلامة الإحصائية؛ حيث تقترب معنوية النموذج من الصفر، وتزيد قيمة ف المحسوبة عن قيمتها الجدولية، ويتمتع النموذج بقدرة تفسيرية مقبولة وهي 35.1%.

يلاحظ من الجدول وجود خمس متغيرات مستقلة وذات تأثير طردي مع المتغير التابع (Y1-3) والتي تم الإشارة إليها في الجدول، ويرى الباحثان توافر المنطق العلمي لتلك العلاقات الطردية؛ حيث إنه (كلما كان هناك /أو في حالة) إدراك المُعدين لاحتياجات متخذي القرارات من المعلومات المحاسبية، وإتاحتهم الفرصة للإبداع والتطوير في مجال إعدادهم للتقارير المالية في ضوء المبادئ المحاسبية، وتوصيلهم لمعلومات واضحة ومفهومة لكافة الأطراف؛ لتُسهل عليهم عملية ترشيد قراراتهم، فإن ذلك يؤثر بالإيجاب وبشكل طردي على القدرة التوكيدية للمعلومات والتي يستخدمها المستثمرون في ترشيد قراراتهم.

**جدول رقم (1): تأثير العوامل السلوكية على القدرة التوكيدية للمعلومات**

| التساؤل | ترميز التساؤل | معامل دالة الانحدار | الانحراف المعياري | قيمة بيتا | قيمة ت المحسوبة | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ثابت الدالة | −0.103 | 0.348 | – | −0.297 | 0.77 |
| تتيح الإدارة العليا لمُعدي التقارير فرصة الإبداع والتطوير في حدود المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. | X3-7 | 0.212 | 0.057 | 0.230 | 3.69 | 0.001 |

| التساؤل | ترميز التساؤل | معامل دالة الانحدار | الانحراف المعياري | قيمة بيتا | قيمة ت المحسوبة | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| يقوم معدو التقارير المالية بإجراء دراسات عن: احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية. | X1-3-1 | 0.250 | 0.068 | 0.198 | 3.32 | 0.001 |
| تعتمد المعلومات الواردة بالتقارير المالية من حيث الشكل ومستوى الشفافية على الحكم الشخصي لمعديها ومحاكاة لنماذج معينة أو سابقة لهم. | X1-1 | 0.158 | 0.056 | 0.157 | 2.84 | 0.05 |
| تتم المعرفة المسبقة باحتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية، من خلال التواصل والتعاون المشترك بين معدي ومستخدمي التقارير المالية. | X4-4 | 0.186 | 0.061 | 0.194 | 3.07 | 0.02 |
| تحقق عملية إعداد وعرض التقارير من قبل مُعديها وظيفة ثقافية من خلال لغة وثقافة المحاسبة. | X4-1 | 0.169 | 0.070 | 0.131 | 2.42 | 0.016 |

من إعداد الباحثين بتصرف.

**2.2.4- تأثير المتغيرات المؤثرة المستقلة (العوامل السلوكية) على رسم وتحديد السياسات الاستثمارية المستقبلية:**

يوضح الجدول رقم (2) تأثير العوامل السلوكية على المتغير التابع الثاني وهو رسم وتحديد السياسات الاستثمارية المستقبلية (Y1-4) وفق تحليل الانحدار الخطي المتعدد بأسلوب الخطوة خطوة Stepwise؛ حيث تم التوصل لدالة الانحدار الموضح معلماتها بالجدول؛ والذي تتوافر به كافة اشتراطات السلامة الإحصائية؛ حيث تقترب معنوية النموذج من

الصفر، وتزيد قيمة ف المحسوبة عن قيمتها الجدولية، ويتمتع النموذج بقدرة تفسيرية مقبولة وهي 43.9%.

يلاحظ من الجدول وجود ستة متغيرات مستقلة وذات تأثير طردي مع المتغير التابع (Y1-4) والتي تم الإشارة إليها في الجدول، ويرى الباحثان توافر المنطق العلمي لتلك العلاقات الطردية؛ حيث إنه في حالة إتاحة المجال أمام المُعدين للإبداع والتطوير في مجال إعدادهم للتقارير المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، وإكسابهم مهارات العمل والتعامل وكيفية تنميتها والمحافظة عليها من خلال اهتمام المؤسسات المصرفية بعقد الدورات التدريبية والتأهيلية التي تهتم بذلك والتي توفر المستوى المقبول من رضا متخذي القرارات عن المعلومات المحاسبية المقدمة لهم؛ فإن ذلك يؤثر بالإيجاب وبشكل طردي على عملية رسم وتحديد السياسات الاستثمارية المستقبلية لأصحاب المصالح من متخذي القرارات.

**جدول رقم (2): تأثير العوامل السلوكية على رسم وتحديد السياسات الاستثمارية المستقبلية**

| التساؤل | ترميز التساؤل | معامل دالة الانحدار | الانحراف المعياري | قيمة بيتا | قيمة ت المحسوبة | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ثابت الدالة | −0.903 | 0.325 | – | −2.78 | 0.006 |
| تتيح الإدارة العليا لمُعدي التقارير فرصة الإبداع والتطوير في حدود المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. | X3-7 | 0.124 | 0.063 | 0.130 | 1.97 | 0.05 |
| تعتمد المعلومات الواردة بالتقارير المالية من حيث الشكل ومستوى الشفافية على الحكم الشخصي لمعديها ومحاكاة لنماذج معينة أو سابقة لهم. | X1-1 | 0.231 | 0.054 | 0.221 | 4.26 | 0.001 |
| يقوم معدي التقارير المالية بإجراء دراسات عن: درجة رضا المستخدمين عن المعلومات المحاسبية المقدمة | X1-3-2 | 0.232 | 0.061 | 0.198 | 3.81 | 0.001 |

| التساؤل | ترميز التساؤل | معامل دالة الانحدار | الانحراف المعياري | قيمة بيتا | قيمة ت المحسوبة | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| لهم. | | | | | | |
| يتم الاهتمام بعقد الدورات التدريبية والتأهيلية والتي من خلالها يتم إكساب المعدين مهارات العمل والتعامل وكيفية تنميتها والمحافظة عليها. | X3-8 | 0.236 | 0.066 | 0.216 | 3.88 | 0.001 |
| تتم المعرفة المسبقة باحتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية، من خلال التواصل والتعاون المشترك بين معدي ومستخدمي التقارير المالية. | X4-4 | 0.204 | 0.058 | 0.205 | 3.52 | 0.001 |
| تباين المؤهلات العلمية والخبرات بين معدي التقارير يؤثر سلباً على مستوى التفاهم والتجانس بينهم في أداء العمل المحاسبي. | X3-3 | 0.132 | 0.058 | 0.117 | 2.26 | 0.025 |

من إعداد الباحثين بتصرف.

**3.2.4- تأثير المتغيرات المؤثرة المستقلة (العوامل السلوكية) على مدى صحة التوقعات المستقبلية:**

يوضح الجدول رقم (3) تأثير العوامل السلوكية على المتغير التابع الثالث وهو مدى صحة التوقعات المستقبلية (Y1-5) وفق تحليل الانحدار الخطي المتعدد بأسلوب الخطوة خطوة Stepwise؛ حيث تم التوصل لدالة الانحدار الموضح معلماتها بالجدول؛ والذي تتوافر به كافة اشتراطات السلامة الإحصائية؛ حيث تقترب معنوية النموذج من الصفر، وتزيد قيمة ف المحسوبة عن قيمتها الجدولية، ويتمتع النموذج بقدرة تفسيرية مقبولة وهي 35.1%.

يلاحظ من الجدول وجود ستة متغيرات مستقلة وذات تأثير طردي مع المتغير التابع (Y1-5) والتي تم الإشارة إليها في الجدول، ويرى الباحثان توافر المنطق العلمي لتلك العلاقات الطردية؛ حيث إنه في حالة قيام مُعدي التقارير المالية بإمداد متخذي القرارات بالمعلومات المحاسبية التي يحتاجونها وعدم فرضها عليهم من وجهة نظرهم ووفق أحكامهم وتقديرهم الشخصي لها؛ سوف يزيد ذلك من صحة توقعات المستثمرين من متخذي القرارات قيما يتعلق باستثماراتهم المستقبلية.

**جدول رقم (3): تأثير العوامل السلوكية على مدى صحة التوقعات المستقبلية**

| التساؤل | ترميز التساؤل | معامل دالة الانحدار | الانحراف المعياري | قيمة بيتا | قيمة ت المحسوبة | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ثابت الدالة | −0.243 | 0.334 | – | 0.73 | 0.47 |
| يقوم معدو التقارير المالية بإمداد المستخدمين بالمعلومات المحاسبية المناسبة وعدم فرضها عليهم من وجهة نظرهم وتقديرهم الشخصي لها. | X4-5 | 0.229 | 0.060 | 0.235 | 3.84 | 0.001 |
| تعتمد المعلومات الواردة بالتقارير المالية من حيث الشكل ومستوى الشفافية على الحكم الشخصي لمعديها ومحاكاة لنماذج معينة أو سابقة لهم. | X1-1 | 0.192 | 0.055 | 0.194 | 3.51 | 0.001 |
| يقوم معدي التقارير المالية بإجراء دراسات عن: احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية. | X1-3-1 | 0.165 | 0.067 | 0.148 | 2.48 | 0.014 |
| تباين المؤهلات العلمية والخبرات بين معدي التقارير يؤثر سلباً على مستوى التفاهم والتجانس بينهم في أداء العمل المحاسبي. | X3-3 | 0.146 | 0.059 | 0.137 | 2.48 | 0.014 |
| تتيح الإدارة العليا لمُعدي التقارير فرصة الإبداع والتطوير في حدود | X3-7 | 0.128 | 0.056 | 0.141 | 2.30 | 0.023 |

| التساؤل | ترميز التساؤل | معامل دالة الانحدار | الانحراف المعياري | قيمة بيتا | قيمة ت المحسوبة | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. | | | | | | |
| تقوم المؤسسة المصرفية بمتابعة سلوكيات واتجاهات معدي التقارير المالية لتخفيض مخاطر الأعمال المرتبطة بمستوى التعلم. | X3-4 | 0.113 | 0.055 | 0.111 | 2.05 | 0.041 |

من إعداد الباحثين بتصرف.

**4.2.4- تأثير المتغيرات المؤثرة المستقلة (العوامل السلوكية) على تقييم وإدارة مخاطر الاستثمار:**

يوضح الجدول رقم (4) تأثير العوامل السلوكية على المتغير التابع الرابع وهو تقييم وإدارة مخاطر الاستثمار (Y2-1) وفق تحليل الانحدار الخطي المتعدد بأسلوب الخطوة خطوة Stepwise؛ حيث تم التوصل لدالة الانحدار الموضح معلماتها بالجدول؛ والذي تتوافر به كافة اشتراطات السلامة الإحصائية؛ حيث تقترب معنوية النموذج من الصفر، وتزيد قيمة ف المحسوبة عن قيمتها الجدولية، ويتمتع النموذج بقدرة تفسيرية مقبولة وهي 36.8%.

يلاحظ من الجدول وجود خمسة متغيرات مستقلة وذات تأثير طردي مع المتغير التابع (Y2-1) والتي تم الإشارة إليها في الجدول، ويرى الباحثان توافر المنطق العلمي لتلك العلاقات الطردية؛ حيث إنه في حالة إدراك المُعدين لاحتياجات متخذي القرارات من المعلومات (المالية وغير المالية) وذلك في إطار التواصل والتعاون المشترك بينهما؛ سوف يؤثر ذلك بالإيجاب وبشكل طردي على عملية تقييم مخاطر الاستثمار وإدارتها، وكذلك في حالة إكساب مُعدي المعلومات المحاسبية مهارات العمل والتعامل وكيفية تنميتها والمحافظة عليها من خلال اهتمام المؤسسات المصرفية بعقد الدورات التدريبية والتأهيلية التي تهتم بذلك؛ فإن ذلك سوف يزيد من فرص تجنب المستثمرين للمخاطر من خلال قدرتهم على تقييم وإدارة مخاطر الاستثمار.

**جدول رقم (4) تأثير العوامل السلوكية على تقييم وإدارة مخاطر الاستثمار**

| التساؤل | ترميز التساؤل | معامل دالة الانحدار | الانحراف المعياري | قيمة بيتا | قيمة ت المحسوبة | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ثابت الدالة | 1.017 | 0.400 | – | 2.54 | 0.012 |
| تتم المعرفة المسبقة باحتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية، من خلال التواصل والتعاون المشترك بين معدي ومستخدمي التقارير المالية. | X4-4 | 0.315 | 0.074 | 0.309 | 4.26 | 0.001 |
| يتم الاهتمام بعقد الدورات التدريبية والتأهيلية والتي من خلالها يتم إكساب المعدين مهارات العمل والتعامل وكيفية تنميتها والمحافظة عليها. | X3-8 | 0.175 | 0.062 | 0.156 | 2.83 | 0.005 |
| يقوم معدو التقارير المالية بإجراء دراسات عن: احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية. | X1-3-1 | 0.185 | 0.070 | 0.153 | 2.63 | 0.009 |
| يفضل أن يقوم مُعدو التقارير المالية بتقديمها للمستخدمين؛ مقابل حوافز مادية محددة مسبقاً. | X2-6 | –0.153 | 0.056 | –0.141 | –2.71 | 0.007 |
| يقوم معدو التقارير المالية بإمداد المستخدمين بالمعلومات المحاسبية المناسبة وعدم فرضها عليهم من وجهة نظرهم وتقديرهم الشخصي لها. | X4-5 | 0.152 | 0.075 | 0.144 | 2.02 | 0.045 |

من إعداد الباحثين بتصرف.

**5.2.4- تأثير المتغيرات المؤثرة المستقلة (العوامل السلوكية) على وضوح وتزامن عوائد الأسهم:**

يوضح الجدول رقم (5) تأثير العوامل السلوكية على المتغير التابع الخامس وهو تزامن عوائد الأسهم ودوره في تخفيض ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي (Y3-3) وفق تحليل الانحدار الخطي المتعدد بأسلوب الخطوة خطوة Stepwise؛ حيث تم التوصل لدالة الانحدار الموضح معلماتها بالجدول؛ والذي تتوافر به كافة اشتراطات السلامة الإحصائية؛ حيث تقترب معنوية النموذج من الصفر، وتزيد قيمة ف المحسوبة عن قيمتها الجدولية، ويتمتع النموذج بقدرة تفسيرية مقبولة وهي 12.00%.

يلاحظ من الجدول وجود ثلاثة متغيرات مستقلة والمتغيرات (X4-2، X4-1) ذات تأثير طردي مع المتغير التابع (Y3-3) والتي تم الإشارة إليها في الجدول، ويرى الباحثان توافر المنطق العلمي لتلك العلاقات الطردية؛ حيث إنه في عملية إعداد وعرض التقارير المالية من قبل مُعديها وفي حالة تحقق وظيفة ثقافية من خلال لغة محاسبية واضحة ومفهومة، ووظيفة اجتماعية وإنسانية من خلال تحديد وتوضيح علاقة الجانب الإنساني بالمحاسبة؛ فإن ذلك سوف يعمل على تزامن عوائد الأسهم وبالتالي التخفيض من ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي. أما المتغير (X3-8) لوحظ وجود تأثير معنوي عكسي مع المتغير التابع (Y3-3)؛ حيث وجد إنه كلما قامت المؤسسات المصرفية بإعداد المُعدين وتدريبهم والاهتمام بعقد الدورات التدريبية والتأهيلية لهم؛ زادت خبراتهم المكتسبة؛ مما يعمل ذلك على زيادة المهارات، وبالتالي زيادة عمليات المضاربة والتلاعب بالمعلومات المتعلقة بالتوزيعات المستقبلية للأرباح، مما يعمل ذلك على زيادة السلوك الإنتهازي للإدارة والعاملين في سبيل زيادة منافعهم ومصالحهم الشخصية على حساب منافع ومصالح الأطراف الأخرى.

**جدول رقم (5) تأثير العوامل السلوكية على تزامن التوزيعات المستقبلية للأرباح**

| التساؤل | ترميز التساؤل | معامل دالة الانحدار | الانحراف المعياري | قيمة بيتا | قيمة ت المحسوبة | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ثابت الدالة | 2.84 | 0.35 | – | 8.09 | 0.001 |
| تحقق عملية إعداد وعرض التقارير من قبل مُعديها وظيفة اجتماعية من خلال الجانب الإنساني للمحاسبة. | X4-2 | 0.24 | 0.07 | 0.231 | 3.63 | 0.001 |
| يتم الاهتمام بعقد الدورات التدريبية والتأهيلية والتي من خلالها يتم إكساب المعدين مهارات العمل والتعامل وكيفية تنميتها والمحافظة عليها. | X3-8 | −0.16 | 0.06 | −0.191 | −2.92 | 0.004 |
| تحقق عملية إعداد وعرض التقارير من قبل مُعديها وظيفة ثقافية من خلال لغة وثقافة المحاسبة. | X4-1 | 0.15 | 0.07 | 0.150 | 2.24 | 0.026 |

من إعداد الباحثين بتصرف.

## 5- مناقشة النتائج:

### 1.5- تحليل نتائج الدراسة:

بإمكاننا مناقشة النتائج وتحليلها والتي توصلت إليها الدراسة من خلال قبول الفرضيات أو رفضها التي قامت عليها هذه الدراسة كالتالي:

#### 1.1.5- مناقشة وتحليل الفرض الرئيسي الأول:

ينص الفرض الرئيسي العدمي الأول على أنه "**لا توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية بين العوامل السلوكية لمُعدي معلومات التقارير المالية والقدرة التنبئية لهذه المعلومات**".

**وقد تم تقسيم هذا الفرض الرئيسي الأول إلى الفروض الفرعية الثلاثة التالية:**

**1.1.1.5- مناقشة وتحليل الفرض الفرعي الأول:**

ينص الفرض الفرعي العدمي الأول على أنه "لا توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية بين العوامل السلوكية لمُعدي معلومات التقارير المالية والقدرة التوكيدية لمعلومات هذه التقارير".

تم رفض الفرض العدمي، وقبول الفرض البديل، ويدعم ذلك النتائج الإحصائية الواردة بالجدول (1)؛ حيث بلغت معنوية النموذج 0,001 ، وقيمة ف المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5 % ، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (35.1%) وهي قدرة تفسيرية مقبولة وبالشكل الذي يؤهل النموذج للاستدلال الإحصائي، ويترتب على ذلك النتائج التالية:

أ- تؤثر العوامل السلوكية للمُعدّ على القدرة التوكيدية للمعلومات، بالشكل الذي تحقق فيه المعلومات الواردة بالتقارير المالية الوضوح والفهم المتاح، وهذا يثبت أن اللغة المحاسبية تتأثر بسلوك المُعدّ، وبالتالي تأثير اللغة المحاسبية للمعلومات على سلوك متخذي القرارات.

ب- ووجد أنه لغرض تحقيق ملاءمة المعلومات المحاسبية المُعدة لكافة المستخدمين؛ يجب التحديد والإدراك الواضح للمعلومات المتدفقة وتقديمها في إطار لها معنى وقيمة تلبي احتياجاتهم بشكل يتوافق مع طاقتهم الاستيعابية لتحميل المعلومات لضمان الأداء العالي لتحليل التقارير المالية وتحقيق القدرة التنبئية والتوكيدية لهم.

ج- تؤثر عملية قيام المُعدين بإدراك وتلبية احتياجات متخذي القرارات من المعلومات المحاسبية على قدرتهم على تحديد تنبؤاتهم وتأكيداتها، والذي يعتمد على مدى جودة المعلومات المحاسبية وتحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تم إعدادها، وبُعدها عن التحيز وعدم الارتباط؛ حيث إن المعلومة المحاسبية تكون ملاءمة لمتخذ القرار متى ما تمكن محتواها من تحسين قدراته للتنبؤ بالأحداث أو تصحيح تنبؤاته، وكفاية هذا التنبؤ بالمستقبل.

د- ولا تؤثر عملية مشاركة متخذي القرارات في عملية إعداد وعرض التقارير المالية على زيادة قدراتهم التنبئية والتوكيدية، وإنما الذي من الممكن أن يؤثر بشكل واضح هو توافر الدافع لدى المُعدّ في التعرف على أفكار واحتياجات المستخدمين؛ مما يولّد لدى هؤلاء المستخدمين المزيد من الثقة والرضا عن المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومن ثم زيادة انتمائهم واطمئنانهم في الأحكام والتقديرات الشخصية للمُعدين لهذه المعلومات.

**2.1.1.5- مناقشة الفرض الفرعي الثاني وتحليله:**

ينص الفرض الفرعي العدمي الثاني على أنه "لا توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية بين العوامل السلوكية لمُعدي معلومات التقارير المالية والقدرة على رسم وتحديد السياسات الاستثمارية المستقبلية".

تم رفض الفرض العدمي، وقبول الفرض البديل، ويدعم ذلك النتائج الإحصائية الواردة بالجدول (2) حيث بلغت معنوية النموذج 0,001، وقيمة ف المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (43.9%) وهي قدرة تفسيرية مقبولة وبالشكل الذي يؤهل النموذج للاستدلال الإحصائي، ويترتب على ذلك النتائج التالية:

أ- تؤثر العوامل السلوكية للمُعدّ على قدرة المعلومات على رسم وتخطيط السياسات الاستثمارية المستقبلية من قبل متخذي القرارات، وهذا يثبت أن الإدراك والتفسير السليم من قبل المُعدين لاحتياجات متخذي القرارات يمثل جوهر الحُكم الشخصي، والذي في ضوئه يمكن إنتاج تقارير مالية على مستوى مقبول من الشفافية؛ حيث إن ما يحتاجه المستثمرون قبل أي شيء لرسم سياساتهم ومخططاتهم البيئة الاقتصادية الشفافة والتي يسهل التوقع بها والثقة في بياناتها.

ب- إن زيادة منحنى التعلم في مجال المحاسبة بين المُعدين والمعرفة الواضحة للاحتياجات المختلفة للمستثمرين ومقدمي التمويل؛ يزيد من سُبل التخطيط المستقبلي، والذي يثبت ذلك ظهور أدوات مالية جديدة تخرج عن صورتها التقليدية ومهامها القديمة بما يلبى رغبات وإشباع متطلبات المستثمرين الجديدة لمسايرة التطور الذي ظهر في العالم المتطور.

ج- إن زيادة تنمية وإكساب المُعدين للمهارات الفنية والتكنولوجية تساعد على تخفيض التأثيرات السلوكية غير المرغوبة أثناء عملية إعداد وعرض التقارير المالية؛ مما يزيد ذلك من درجة اطمئنان المستثمرين أثناء رسمهم وتخطيطهم للسياسات الاستثمارية وإمكانية تحققها في المستقبل.

**3.1.1.5- مناقشة الفرض الفرعي الثالث وتحليله:**

ينص الفرض الفرعي العدمي الثالث على أنه "لا توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية بين العوامل السلوكية لمُعدي معلومات التقارير المالية والقدرة على التحقق من صحة التوقعات المستقبلية".

تم رفض الفرض العدمي، وقبول الفرض البديل، ويدعم ذلك النتائج الإحصائية الواردة بالجدول (3) حيث بلغت معنوية النموذج 0,001، وقيمة ف المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (35.1%) وهي قدرة تفسيرية مقبولة وبالشكل الذي يؤهل النموذج للاستدلال الإحصائي، ويترتب على ذلك النتائج التالية:

أ- هناك تأثير للعوامل السلوكية لمُعدّ معلومات التقارير المالية على قدرة هذه المعلومات في التحقق من صحة التوقعات والتحليلات المستقبلية، والذي يثبت ذلك أن الالتجاء إلى الحُكم والتقدير الشخصي في الوصول إلى إظهار النتائج يؤثر على سلوك وتوقعات متخذي القرارات.

ب- إن إدراك وتفهم المُعدّ لاحتياجات متخذي القرارات يجعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة، وبالتالي أكثر قدرة على تحقيق توقعاتهم؛ حيث أُثبت أن وقوف المُعدّين على مدركات من يتعاملون معه من الأهمية ليتسنى له أن يؤثر في سلوكياتهم بالشكل الذي يحقق ما يتوقعونه مستقبلًا، وبالتالي جذب استثماراتهم وتمويلاتهم.

ج- وتؤثر عملية إمداد متخذي القرارات بالمعلومات التي يحتاجونها وعدم فرضها عليهم في دعم وتعزيز توقعات المستثمرين لمجرى التدفقات النقدية المستقبلية وأسعار الأسهم للمؤسسة، لا سيما في الأجل الطويل.

**وفي ضوء** الفروض الفرعية السابقة والمكونة في مجموعها للفرض الرئيسي الأول والذي ينص الفرض العدمي على أنه "**لا توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية بين العوامل السلوكية لمُعدي معلومات التقارير المالية والقدرة التنبئية لهذه المعلومات**". تم رفض الفرض العدمي الرئيسي الأول، وبالتالي قبول الفرض البديل.

**2.1.5- مناقشة الفرض الرئيسي الثاني وتحليله:**

ينص الفرض الرئيسي العدمي الثاني على أنه "لا توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية بين العوامل السلوكية لمُعدي معلومات التقارير المالية وتقييم مخاطر الاستثمار وإدارتها".

تم رفض الفرض العدمي، وقبول الفرض البديل، ويدعم ذلك النتائج الإحصائية الواردة بالجدول (4) حيث بلغت معنوية النموذج 0,001، وقيمة ف المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (36.8%) وهي قدرة تفسيرية مقبولة وبالشكل الذي يؤهل النموذج للاستدلال الإحصائي، ويترتب على ذلك النتائج التالية:

أ- تتأثر عملية تقييم وإدارة المخاطر من قبل أصحاب المصالح بالعوامل السلوكية لمُعدي معلومات التقارير المالية، بالشكل الذي يثبت أن إدراك احتياجات متخذي القرارات من قبل هؤلاء المُعدين يعمل على تفهم السلوك الذي سوف يتخذه المستخدم عند تقييم وإدارة المخاطر وتحديده.

ب- تؤثر عملية إكساب مُعدّ المعلومات المحاسبية لمهارات العمل وكيفية تنميتها على زيادة فرص تجنب المستثمرين للمخاطر من خلال قدرتهم على تقييم وإدارة هذه المخاطر في ضوء المعلومات المتاحة لديه.

ج- إن مراعاة مُعدّ معلومات التقارير المالية لأهمية التعلم يعمل على الوصول إلى الكفاءة والفاعلية في إعداد وعرض هذه التقارير وبالتالي تقليص وقوع المستثمرين في المخاطر وتحديد المخاطر المحتملة.

**3.1.5- مناقشة الفرض الرئيسي الثالث وتحليله:**

ينص الفرض الرئيسي العدمي الثالث على أنه "لا توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية بين العوامل السلوكية لمُعدي معلومات التقارير المالية ووضوح تزامن عوائد الأسهم في السوق المالي (تزامن التوزيعات المستقبلية للأرباح) بما يؤدي إلى الحد من ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي".

تم رفض الفرض العدمي، وقبول الفرض البديل، ويدعم ذلك النتائج الإحصائية الواردة بالجدول (5) حيث بلغت معنوية النموذج 0,001، وقيمة ف المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (12%) وهي قدرة تفسيرية مقبولة وبالشكل الذي يؤهل النموذج للاستدلال الإحصائي، ويترتب على ذلك النتائج التالية:

أ- تؤثر العوامل السلوكية للمُعدّ على المعلومات المحاسبية للتقارير المالية التي يقوم بإعدادها، والتي تؤثر بدورها على الوظيفة الاجتماعية التي تحدث بين كافة الأفراد المرتبطين ببيئة هذه التقارير؛ حيث تساهم المحاسبة في توفير المعلومات لكافة الأطراف دون تحديد، والتي تعمل على تحقيق رقابة المجتمع وسيطرته على كيفية استخدام الموارد بالوفاء باحتياجات فئاته المتعددة، مما يخفض بذلك ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي والمظاهر غير الأخلاقية والانتهازية التي تظهر في المجتمع والتي لها آثار سلبية على المؤسسة والسوق المالي وعلى الاقتصاد القومي ككل.

ب- يؤثر تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يتم إعدادها في ضوء وضوحها وقابليتها للفهم من قبل متخذي القرارات على تخفيض ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي في السوق المالي.

ج- وجد من خلال نتائج التحليل الإحصائي أنه لا توجد علاقة تأثير بين تزامن عوائد الأسهم ودورها في تخفيض عدم التماثل المعلوماتي والمتغيرات المتعلقة بالحوكمة، وجاء ذلك بسبب ضعف بيئة الأعمال الليبية وضعف القوانين واللوائح التي تنظم سوق المال الليبي. من خلال نتائج التحليل الإحصائي نجد أن عدم وجود علاقة بين تزامن التوزيعات المستقبلية للأرباح والمتغيرات الحاكمة والمتعلقة بالحوكمة والمعايير والاتفاقيات الدولية والمحلية؛ يدل كما سبق الإشارة على أن متغير تزامن عوائد الأسهم

هو في الأساسي متغير تحكمه سلوكيات الإدارة والعاملين وليس له علاقة بالمتغيرات الحاكمة في تحقق الشفافية كالحوكمة والمعايير والاتفاقيات الدولية والمحلية التي تنظم عمل المصارف.

د- ظهور العلاقة العكسية بين تأثير عامل التعلم للمُعدين على تزامن عوائد الأسهم، وهذا يدل على أنه لا تؤثر عمليات إكساب المُعدين لمهارات وخبرات العمل والتعامل على وضوح وتزامن عوائد الأسهم بما يؤدي إلى تخفيض ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي، وذلك دون التوجيه الواضح لهؤلاء المُعدين عن أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة والتي تساهم في تخفيض ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي من خلال تحديد وإدراك نوعية المعلومات التي يجب توفيرها للمستثمرين بما يعكس الشفافية والإفصاح، والذي يُعدّ بمثابة الطمأنينة والأمان للمستثمرين في معلومات التقارير المالية، وبما يساعدهم على اتخاذ القرارات الرشيدة.

**4.1.5- مناقشة الفرض الرئيسي الرابع وتحليله:**

ينص الفرض الرئيسي العدمي الرابع على أنه "لا توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية بين العوامل السلوكية لمُعدي معلومات التقارير المالية ودور المعلومات الواردة بالتقارير المالية في الحد من ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي".

لم يتم اختبار هذا الفرض نظراً لاستبعاد التساؤلات التي يتكون منها المتغير التابع كنتيجة لاختبارات تجهيز متغيرات الدراسة لكي تتوافق مع اختبارات التحليل المعملية.

**2.5- التكامل المنهجي للدراسة:**

يوضح الجدول رقم (6) التكامل المنهجي لعناصر الدراسة الرئيسية، لبيان الترابط بين فروض الدراسة ونتائجها وتوصيات البُحاث الرئيسية، وآليات تنفيذ تلك التوصيات في البيئة الليبية:

**جدول رقم (6) التكامل المنهجي بين الفروض والنتائج وآليات التنفيذ**

| النتائج | التوصيات | آليات التنفيذ |
|---|---|---|
| **الفرض الأول** | | |
| "لا توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية بين العوامل السلوكية لمُعدي معلومات التقارير المالية والقدرة التنبئية لهذه المعلومات". | | |
| وجد إن هناك تأثيراً للعوامل السلوكية لمُعدّ معلومات التقارير المالية على القدرة التنبئية والتوكيدية لهذه المعلومات، بالشكل الذي تحقق فيه المعلومات الواردة بالتقارير المالية الوضوح والفهم المتاح لأصحاب المصالح، وهذا يثبت أن اللغة المحاسبية تتأثر بسلوكيات المُعدّ، وبالتالي تأثير اللغة للمعلومات المتضمنة في التقارير المالية على سلوك متخذي القرارات. | لتحقيق الإيجابية في العلاقة التأثيرية للعوامل السلوكية على القدرة التنبئية لمعلومات التقارير المالية؛ وجد ضرورة:<br>– أن يتم إعداد المعلومات الواردة في التقارير المالية بلغة محاسبية واضحة تُسهل عملية التواصل والاتصال من خلالها مع المستثمرين. | إعداد وإصدار نموذج من التقارير المالية تكون مُعدة على أساس معين من الوضوح ويتم عرضها على عينة من المستثمرين أو المحللين الماليين المتواجدين في السوق لتقييم قدراتهم على التنبؤ ومن ثم إجراء التعديلات عليها في ضوء قبولها من قبل هؤلاء المستثمرين، وبالتالي اتخاذ هذا النموذج كنظام محاكاة يتم إعداد وعرض التقارير المالية على أساسه، وأن يتم إجراء تعديلات عليه من فترة لأخرى، وذلك لمواكبة تطورات السوق وبيئة الأعمال. |
| كما تبين أن زيادة تنمية وإكساب المُعدين للمهارات الفنية والتكنولوجية تساعد على تخفيض التأثيرات السلوكية غير المرغوبة أثناء عملية إعداد وعرض التقارير المالية؛ مما يزيد من درجة إطمئنان أصحاب المصالح عند رسم وتخطيط السياسات المستقبلية. | – مراعاة تنمية وزيادة فعالية المهارات والقدرات التعليمية لدى مُعدي معلومات التقارير المالية؛ ودعم عمليات التأهيل والتدريب للكوادر التي يقع على عاتقها إعداد وعرض معلومات هذه التقارير. | تصميم وإصدار مؤشر رسمي يتبع سوق المال يُقيم المستوى التعليمي والخبرة المطلوبة واللازمة التوفر في متطلبات التوظيفات والتعيينات لمُعدي التقارير المالية التي تصدرها المؤسسات المصرفية، وتنظيم دورات وندوات تأهيلية للمُعدين المتوظفين لمواكبة التطورات التي تحدث في عمليات إعداد وعرض التقارير المالية في بيئات الأعمال الأجنبية. |

| | | |
|---|---|---|
| تؤثر عملية إمداد متخذي القرارات بالمعلومات التي يحتاجونها وعدم فرضها عليهم من وجهة نظر المُعدين وتقديرهم الشخصي لها؛ في دعم وتعزيز توقعات المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح لمجرى التدفقات النقدية المستقبلية وأسعار الأسهم للمؤسسة، لا سيما في الأجل الطويل. | – وقوف المُعدّين على مدركات من يتعاملون معه من متخذي القرارات، وذلك حتى يتسنى له أن يؤثر في سلوكياتهم بالشكل الذي يشبع احتياجاتهم من المعلومات ويحقق ما يتوقعونه مستقبلًا، وبالتالي جذب استثماراتهم وتمويلاتهم. | يتولى هيئة سوق المال تعميم نموذج موحد لعرض التقارير المالية السنوية للمؤسسات المصرفية، يتضمن المزيد من المعلومات والعرض التفصيلي لما يمكن أن يحتاجه متخذي القرارات في دعم توقعاتهم المستقبلية والمتعلقة بالربحية والتدفقات النقدية. |
| **الفرض الثاني** | | |
| "لا توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية بين العوامل السلوكية لمُعدي معلومات التقارير المالية وتقييم وإدارة مخاطر الاستثمار". | | |
| تبين أن مراعاة إدارة المؤسسة لأهمية مفهوم الإدراك والدافعية والتعلم والاتصال والتي وجد أنها تؤثر على سلوكيات مُعدّ معلومات التقارير المالية؛ تؤدي إلى الوصول إلى الكفاءة والفاعلية في إعداد وعرض هذه التقارير وبالتالي تقليص وقوع المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح في المخاطر وتحديد المخاطر المحتملة وإدارتها. | المزيد من الاهتمام في التعرف على العوامل السلوكية لمُعدي التقارير المالية بالمؤسسات المصرفية لتحسين وتخفيض حالة عدم التأكد التي تصاحب هذه المؤسسات، والحرص على تحديد مدركات واتجاهات هؤلاء المُعدين وذلك في سبيل إكسابهم الدوافع الايجابية والابتعاد عن الدوافع السلبية التي تؤثر بالسلب على مخرجات العملية المحاسبية، وعلى أهداف المؤسسة ككل. | زيادة ورفع المستوى التعليمي للعاملين بالإدارات المالية خاصةً في مجال دراسة العلوم السلوكية، من خلال عقد المؤتمرات والندوات واجراء التدريبات اللازمة، والعمل على أن يكون الاتصال بين مُعدي التقارير المالية ومستخدمي هذه التقارير اتصالاً معلوماتياً؛ وذلك لتخفيض حالة عدم التأكد، وزيادة فرص تقييم المخاطر الاستثمارية وإدارتها. |
| **الفرض الثالث** | | |
| "لا توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية بين العوامل السلوكية لمُعدي معلومات التقارير المالية ووضوح تزامن عوائد الأسهم في السوق المالي (تزامن التوزيعات المستقبلية للأرباح). | | |
| وجد أن هناك تأثير للعوامل السلوكية للمُعدّ على الوظيفة | لكي تؤثر العوامل السلوكية بالإيجاب في عملية تزامن عوائد الأسهم وبالتالي التخفيض | أن تلزم هيئة سوق المال المؤسسات المصرفية بتطبيق مبادئ |

| | | |
|---|---|---|
| الاجتماعية للمحاسبة والتي تعمل على تحقق رقابة المجتمع وسيطرته على كيفية استخدام الموارد بالوفاء باحتياجات فئاته المتعددة، مما يخفض من المظاهر غير الأخلاقية والانتهازية التي تظهر في المجتمع، والتي لها آثار سلبية على المؤسسة والسوق المالي وعلى الاقتصاد القومي ككل.<br>كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود علاقة تأثيرية بين المتغيرات الحاكمة ومتغير تزامن عوائد الأسهم وهذا يعني أن هذا المتغير في الأساس متغير تحكمه سلوكيات الإدارة والعاملين سواء أكانت سلوكيات أخلاقية أو سلوكيات انتهازية غير أخلاقية وليس له علاقة بالمتغيرات الحاكمة في تحقق الشفافية كالحوكمة والمعايير والاتفاقيات الدولية والمحلية التي تنظم عمل المصارف. | من ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي في السوق ومن تم تحقق المستوى المقبول من الشفافية؛ من الضروري القيام بما يلي:<br>– التأكيد على أهمية تغطية الاحتياجات اللازمة للمُعدين وخاصة الوظيفة الاجتماعية، وتوفر الأمان الوظيفي، والاستقرار الإداري، من أجل مساعدتهم في إدراك وتوقع احتياجات مستخدمي معلومات التقارير المالية.<br>– التأكيد على ضرورة إدراك أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة لضمان التحديد الواضح للمسؤليات والسلطات.<br>– التأكيد على أهمية تشجيع مُعدي المعلومات بالسماح لهم بكتابة اسم مُعدّ التقرير على التقارير المُعدة. | الحوكمة، ومبادئ الحُكم المؤسسي الجيد الذي أصدرته لجنة بازل II والمتمثل بالدعامة الثالثة لتنظيم أعمال المؤسسات المصرفية مما يدعم تحقق المستوى المقبول من الشفافية الواردة في التقارير المالية.<br>تنظيم المزيد من الدورات التأهيلية والندوات والمؤتمرات التي تُرقي من وعي مُعدي التقارير المالية بأهمية الالتزام والتطبيق لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS ومبادئ الحوكمة التي جاءت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ومبادئ الحكم المؤسسي المصرفي الجيد التي أصدرتها لجنة بازل II.<br>أن تتبنى هيئة سوق المال نظاماً رقابيًا متكاملًا يهدف إلى فرض عقوبات رادعة فيما يخص السلوكيات الانتهازية والاحتيالية التي تقوم بها إدارة المؤسسة وبعض العاملين في سبيل تعظيم منافعهم على حساب منافع أصحاب المصالح. |

**الفرض الرابع**

"لا توجد علاقة تأثير إحصائية ذات دلالة معنوية بين العوامل السلوكية لمُعدي معلومات التقارير المالية ودور المعلومات الواردة بالتقارير المالية في الحد من ظاهرة عدم التماثل المعلوماتي".

لم يتم اختبار الفرض نظراً لاستبعاد التساؤلات التي يتكون منها المتغير التابع نتيجة لاختبارات تجهيز متغيرات الدراسة؛ وذلك لكي تتوافق مع اختبارات التحليل المعملية.

# المصـادر والمراجـع


1- سامي قلعه جي، النظرية العامة للمحاسبة وعلاقتها بالعلوم السلوكية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية التجارة – جامعة القاهرة، 1973م، ص225–374.

2- أحمد رجب عبد العال، دراسة تبعية الأفراد لإدارات المشروع على سلوك الافراد في اختيار نظم المعلومات المحاسبية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 1974م، ص189–294.

3- محمود عبد الرحمن محمد رمضان، "السلوكيات المحاسبية وأثرها في إعداد البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1987م، ص267–399.

4- أحمد حلمي محمد جمعة، "**المدخل السلوكي كأداة لتحسين الحكم الشخصي للمحاسب عند إعداد القوائم المالية – بالتطبيق على شركة بورسعيد للملابس الجاهزة**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، 1991م، ص111–160.

5- علاء الدين محمد عوض عبد الرحيم، "أثر العوامل السلوكية على كفاءة الاتصالات الإدارية بالمنظمات العامة المصرية – مع دراسة حالة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي" ، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011م، ص169–250.

6- Pei-Li Yu, **"Improving IT professionals job skills development: The use of management styles and individual cultural value orientation",** Asia Pacific Management Review, Nov 2015.

7- Bushman, R., and Smith, A., **" Transparency, Financial Accounting Information, and Corporate Governance"**, Economic Policy Review , April , 2003 , pp.65-87.

8- **OECD**, OECD Principals of Corporate Governance , Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), 2004.

9- أحمد رجب عبد الملك، "إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشورة ببورصة الأوراق المالية"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، عدد 2006م، ص13–69.

**10-** Deboskey, D., **"CORPORATE TRANSPARENCY: KEY FACTORS AND THEIR IMPACT ON US FIRMS",** dissertation submitted to the Graduate School-Newark Rutgers, The State University of New Jersey in fulfillment of requirements for the degree of Doctor of Philosophy Ph.D. in Accounting, October 2006.

11- شعبان يوسف مبارز، "دور لجان المراجعة في إرساء الشفافية والإفصاح الكامل للتقارير المالية وأثر ذلك في تدعيم أسواق الأوراق المالية"، (مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 2005)، ص511-585.

12- ماريام وجدي موسى فرنسيس، "أثر تطبيق آليات الشفافية على كفاءة البنوك المركزية مع دراسة حالة البنك المركزي المصري"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة – جامعة القاهرة، 2010م، 102-205.

13- غنيمي، سامي محمد أحمد، "إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال"، (مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة الحادية والثلاثون، العدد الأول، المجلد الثاني، 2011)، ص40-108.

**14-** Živko, I., Klepić, Z., and Papac, N., **"TRANSPARENCY OF FINANCIAL REPORTING AS INTERNAL MECHANISM OF CORPORATE GOVERNANCE IN BANKS IN B&H"**, Journal of Scientific Studies, May 2012, pp. 350-361.

**15-** EU- ICAEW**, The Effects of Mandatory IFRS Adoption in the EU: A Review of Empirical Research April 2015**, Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=2515391, pp 21-57.

16- Cordella, T., Dell'Ariccia, G., and Marquez, R., **"Government Guarantees, Transparency, and Bank Risk-Taking",** Research paper issued by the International Bank for Reconstruction and Development, February 2017,pp.1-35.

17- Porumbescu, G., Grimmelikhuijsen, S., and, Cucciniello, M., "25 **Years of Transparency Research: Evidence and Future Directions",** Public Administration Review, January | February 2017, PP., 32-44.